

# خارج الفقہ

١٩

٣-٨-٩٥ صورة حج التمتع

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- القول فى صورة حج التمتع إجمالاً
- وهى أن **يحرم** فى أشهر الحج من إحدى المواقيت بالعمرة المتمتع بها إلى الحج،
- ثم يدخل مكة المعظمة **فيطوف** بالبيت سبعا، و **يصلى** عند مقام إبراهيم (ع) ركعتين، ثم **يسعى** بين الصفا و المروة سبعا، ثم **يطوف للنساء** احتياطاً سبعا ثم ركعتين له، و إن كان الأقوى عدم وجوب طواف النساء و صلاته\*، ثم **يقصر** فيحل عليه كل ما حرم عليه بالإحرام، و هذه صورة عمرة التمتع التى هى أحد جزئى حجه،
- \* طواف النساء ليس بواجب فى عمرة التمتع و لكن لا بأس بإتيانه احتياطاً و اتيانه قبل التقصير يكون أكثر احتياطاً

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم ينشئ إحراماً للحج من مكة المعظمة فى وقت يعلم أنه يدرك الوقوف بعرفة، و الأفضل إيقاعه يوم التروية بعد صلاة الظهر، ثم يخرج الى عرفات فيقف بها من زوال يوم عرفة الى غروبه، ثم يفيض منها و يمضى إلى المشعر فبيت فيه و يقف به بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس منه،

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يمضى إلى منى لأعمال يوم النحر، فيرمى جمرة العقبة، ثم ينحر أو يذبح هديه، ثم يحلق إن كان ضرورة على الأحوط، و يتخير غيره بينه و بين التقصير، و يتعين على النساء التقصير، فيحل بعد التقصير من كل شىء إلا النساء و الطيب، و الأحوط اجتناب الصيد أيضاً، و إن كان الأقوى عدم حرمة عليه من حيث الإحرام، نعم يحرم عليه لحرمة الحرم،

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يأتى إلى مكة ليومه إن شاء، فيطوف طواف الحج و يصلى ركعتيه و يسعى سعيه، فيحل له الطيب، ثم يطوف طواف النساء و يصلى ركعتيه فتحل له النساء،

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يعود إلى منى لرمى الجمار فبيت بها لىالى التشريق، وهى الحادية عشرة و الثانية عشرة و الثالث عشرة، و بيتوتة الثالث عشرة إنما هى فى بعض الصور كما يأتى، و يرمى فى أيامها الجمار الثلاث،

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- و لو شاء لا يأتى إلى مكة ليومه بل يقيم بمنى حتى يرمى جماره الثلاث يوم الحادى عشر، و مثله يوم الثانى عشر، ثم ينفر بعد الزوال لو كان قد اتقى النساء و الصيد، و إن أقام إلى نفر الثانى و هو الثالثة عشر و لو قبل الزوال لكن بعد الرمى جاز أيضاً، ثم عاد إلى مكة للطوافين و السعى، و الأصح الاجتزاء بالطواف و السعى تمام ذى الحجة، و الأفضل الأحوط أن يمضى إلى مكة يوم النحر، بل لا ينبغي التأخير لعدده فضلاً عن أيام التشريق إلا لعذر.

## يشترط في حج التمتع أمور: أحدها النية

- مسألة ١ يشترط في حج التمتع أمور:
- أحدها - النية،
- أى قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع فى إحرام العمرة، فلو لم ينوه أو نوى غيره أو تردد فى نيته بينه و بين غيره لم يصح.



# يشترط في حج التمتع أمور: أحدها النية

- مسألة ١ يشترط في حج التمتع أمور:
- أحدها - النية،
- أى قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع فى إحرام العمرة، فلو لم ينوّه \* أو نوى غيره \* \* أو تردد فى نيته بينه و بين غيره لم يصح \* \* \* .
- \* و هو محال بأن يحرم من دون نية الإحرام.
- \* \* و هو العمرة المفردة.
- \* \* \* نعم أنه لو أتى بعمرة مفردة فى أشهر الحج و بقى إلى أن يدرك الحج، جاز أن يتمتع بها بل يستحب ذلك إذا بقى فى مكة إلى هلال ذى الحجة و يتأكد إذا بقى إلى يوم التروية.

أن يكون مجموع عمرته و حجه في أشهر الحج

- ثانيها- أن يكون مجموع عمرته و حجه في أشهر الحج، فلو أتى بعمرته أو بعضها في غيرها لم يجز له أن يتمتع بها، و أشهر الحج شوال و ذو القعدة و ذو الحجة بتمامه على الأصح.

## أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- ثالثها- أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة\*، فلو أتى بالعمرة في سنة و بالحج في الأخرى لم يصح و لم يجز عن حج التمتع، سواء أقام في مكة إلى العام القابل أم لا، و سواء أحل من إحرام عمرته أو بقي عليه إلى العام القابل.

- \* على الأحوط.

## أن يكون إحرام حجه من بطن مكة

- رابعها- أن يكون إحرام حجه من بطن مكة مع الاختيار، أما عمرته فمحل إحرامها المواقيت الآتية،
- و أفضل مواضعها المسجد، و أفضل مواضعه مقام إبراهيم (ع) أو حجر إسماعيل (ع) و لو تعذر الإحرام من مكة أحرم مما يتمكن، و لو أحرم من غيرها اختياراً متعمداً بطل إحرامه، و لو لم يتداركه بطل حجه، و لا يكفيه العود إليها من غير تجديد، بل يجب أن يجدده فيها، لأن إحرامه من غيرها كالعدم، و لو أحرم من غيرها جهلاً أو نسياناً وجب العود إليها و التجديد مع الإمكان، و مع عدمه جدده في مكانه\*.
- \*لا يبعد جواز الاكتفاء بإحرامه إذا كان حينه أيضاً غير متمكّن من الرجوع إلى مكة، بل مطلقاً و إن كان الإحتياط ما ذكره الماتن (ره)

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- خامسها- أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد، فلو استؤجر اثنان لحج التمتع عن ميت أحدهما لعمرته و الآخر لحجة لم يجز عنه، و كذا لو حج شخص و جعل عمرته عن شخص و حجه عن آخر لم يصح.

أن لا يخرج من مكة بعد الإحلال عن عمرة التمتع

- مسألة ٢ الأحوط\* أن لا يخرج من مكة بعد الإحلال عن عمرة التمتع بلا حاجة، و لو عرضته حاجة فالأحوط\*\* أن يحرم للحج من مكة و يخرج لحاجته و يرجع محرماً لإعمال الحج، لكن لو خرج من غير حاجة و من غير إحرام ثم رجع و أحرم و حج صح حجه.

\* و إن كان الأقوى جوازه.

\*\* و إن كان الأقوى جوازه.

## وقت الإحرام للحج موسم

- مسألة ٣ وقت الإحرام للحج موسم فيجوز التأخير إلى وقت يدرك وقوف الاختياري من عرفة، و لا يجوز التأخير عنه، و يستحب الإحرام يوم التروية، بل هو أحوط.

## لو نسي الإحرام

- مسألة ٤ لو نسي الإحرام و خرج إلى عرفات و جب الرجوع للإحرام من مكة، و لو لم يتمكن لضيق وقت أو عذر أحرم من موضعه\* و لو لم يتذكر الى تمام الأعمال صح حجه، و الجاهل بالحكم في حكم الناسي\*\*، و لو تعد ترك الإحرام إلى زمان فوت الوقوف بعرفة و مشعر بطل حجه\*\*\*.
- \* ولو كان في المشعر.
- \*\* سواء كان الإحرام للحج أو عمرة التمتع أو العمرة المفردة
- \*\*\* نعم لو أحرم من غير مكة نسياناً و لم يتمكن من العود إليها صحّ إحرامه من مكانه بل لا يبعد صحّة إحرامه الأوّل إذا كان حينه أيضاً غير متمكّن من الرجوع إلى مكة.



لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

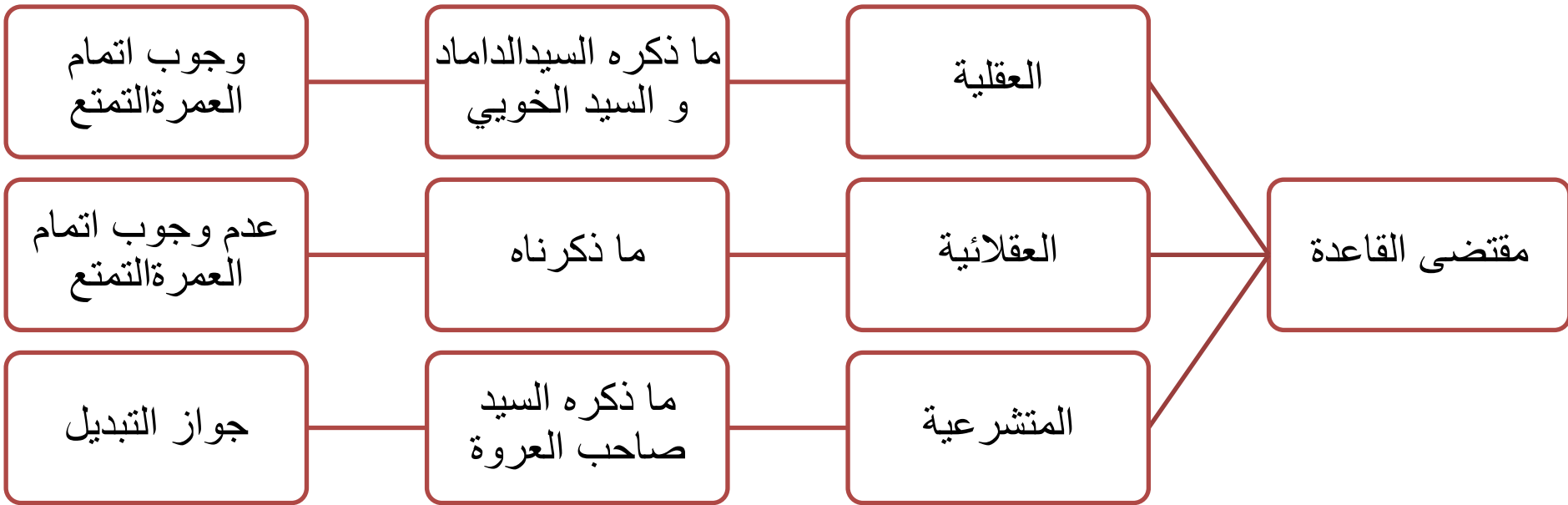
- مسألة ٥ لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره من القسمين الأخيرين اختياراً، نعم لو ضاق وقته عن إتمام العمرة و إدراك الحج جاز له نقل النية إلى الافراد، و يأتي بالعمرة بعد الحج، و حد ضيق الوقت خوف فوات الاختيارى من وقوف عرفة على الأصح، و الظاهر عموم الحكم بالنسبة إلى الحج المندوب، فلو نوى التمتع ندبا و ضاق وقته عن إتمام العمرة و إدراك الحج جاز له العدول إلى الافراد، و الأقوى عدم وجوب العمرة عليه.

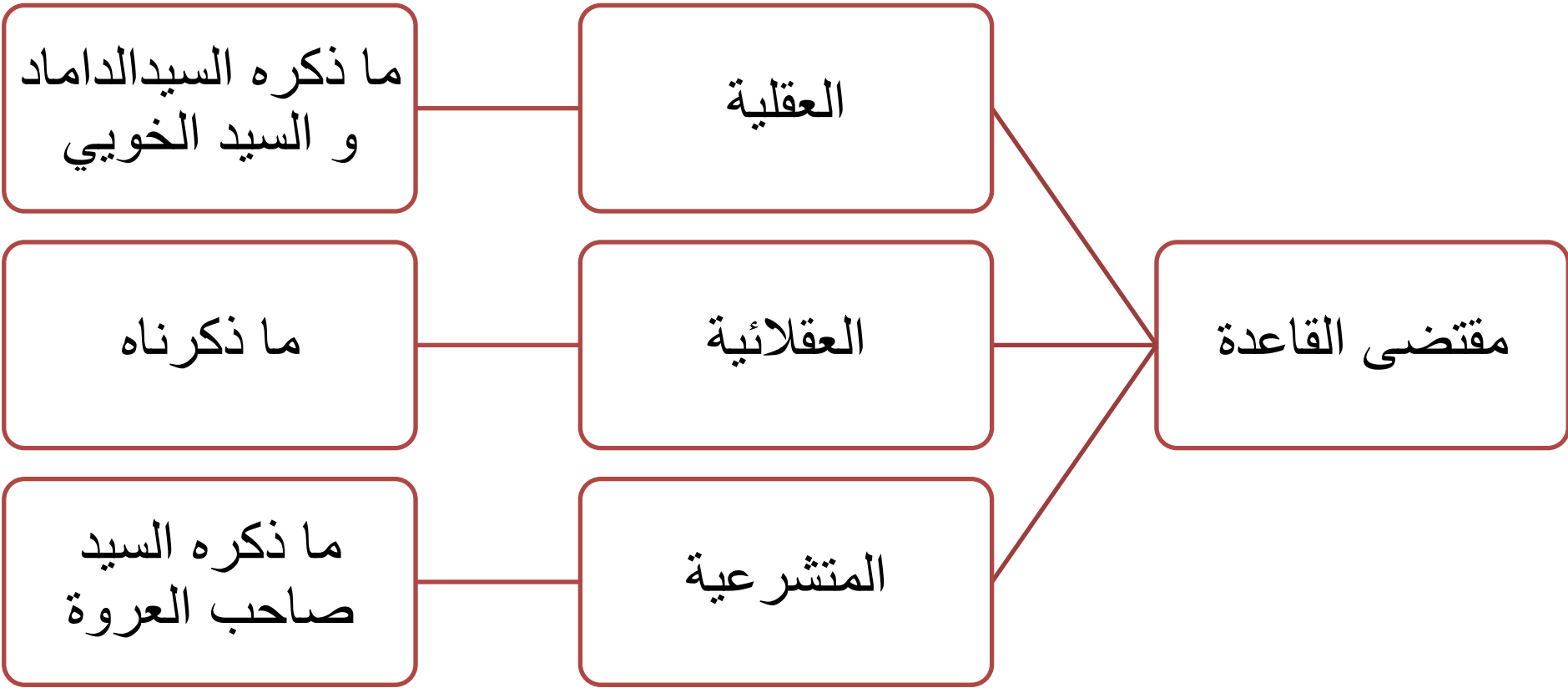
العقلية

العقلانية

المتشرعية

مقتضى  
القاعدة





لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- أقول: إن مقتضى القاعدة الأولية هو لزوم التكرار في السنة الآتية على النائي الذي فرضه التمتع و لم يتيسر له الإتيان بعمرة التمتع قبل الحج بنحو لا يفوت شيء مما يعتبر فيه لزوما فالعدول الى الافراد بأن يأتي بالحج أولا و العمرة ثانيا على خلاف القاعدة

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- أما الأول: فلا ريب أن مقتضى القاعدة الأولية عدم جواز العدول مطلقاً و وجوب حج التمتع عليه ابتداءً أو إتماماً إذا شرع فيه كما دلّت عليه الآية المباركة الآمرة بإتمام الحج و العمرة كقوله تعالى وَ اتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ «١»، فالوظيفة الفعلية الأولية هي حج التمتع و لا ينتقل فرضه إلى واجب آخر إلا بدليل، و عليه لو فرضنا أنه لا يتمكن من إتيان حج التمتع و إتمامه يستكشف عدم وجوب الحج عليه فينقلب ما أتى به إلى عمرة مفردة أو أنه يحكم ببطلانه، فإن الانقلاب يحتاج إلى دليل و هو مفقود.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- مع أنّ لو أغمضنا عن الأخبار من جهة شدّة اختلافها و تعارضها نقول: مقتضى القاعدة هو ما ذكرنا، لأنّ المفروض أنّ الواجب عليه هو التمتع، فما دام ممكناً لا يجوز العدول عنه، و القدر المسلّم من جواز العدول صورة عدم إمكان إدراك الحجّ،

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- (مسألة ٣): لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره من القسمين الأخيرين اختياراً، نعم إن ضاق وقته عن إتمام العمرة و إدراك الحجّ جاز له نقل النية إلى الأفراد، و أن يأتي بالعمرة بعد الحجّ بلا خلاف، و لا إشكال،



لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

خوف فوات الاختياري من وقوف عرفة

فوات الركن من الوقوف الاختياري و هو المسمى منه

فوات الاضطراري من الوقوف

زوال يوم التروية

غروب يوم التروية

زوال يوم عرفة

التخيير بعد زوال يوم التروية بين العدول و الإتمام إذا لم يخف الفوت

أقوال  
في حدّ  
الضيق  
المسوّ  
غ لذلك

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و إنما الكلام في حدّ الضيق المسوّغ لذلك، و اختلفوا فيه على أقوال: أحدها: خوف فوات الاختيارىّ (٣) من وقوف عرفة. الثاني: فوات الركن من الوقوف الاختيارىّ و هو المسمّى منه. الثالث: فوات الاضطرارىّ منه. الرابع: زوال يوم التروية. الخامس: غروبه. السادس: زوال يوم عرفة. السابع: التخير بعد زوال يوم التروية بين العدول و الإتمام إذا لم يخف الفوت

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- والمنشأ اختلاف الأخبار فإنها مختلفة أشدّ الاختلاف، و الأقوى أحد القولين الأولين، لجملة مستفيضة من تلك الأخبار فإنها يستفاد منها على اختلاف ألسنتها أنّ المناط في الإتمام عدم خوف فوت الوقوف بعرفة.
- «منها» قوله (عليه السلام) في رواية يعقوب بن شعيب الميثمي: لا بأس للمتمتع إن لم يحرم من ليلة التروية متى ما تيسر له ما لم يخف فوات الموقفين، و في نسخة: لا بأس للمتمتع أن يحرم ليلة عرفة إلخ.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و أمّا الأخبار المحدّدة بزوال يوم التروية أو بغروبه أو بليلة عرفة أو سحرها فمحمولة على صورة عدم إمكان الإدراك إلّا قبل هذه الأوقات، فإنّه مختلف باختلاف الأوقات و الأحوال و الأشخاص، و يمكن حملها على التقيّة إذا لم يخرجوا مع الناس يوم التروية، و يمكن كون الاختلاف لأجل التقيّة كما في أخبار الأوقات للصلوات، و ربما تحمل على تفاوت مراتب أفراد المتعة في الفضل بعد التخصيص بالحجّ المندوب فإنّ أفضل أنواع التمتع أن تكون عمرته قبل ذى الحجة، ثمّ ما تكون عمرته قبل يوم التروية، ثمّ ما يكون قبل يوم عرفة،

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- مع أننا لو أغمضنا عن الأخبار من جهة شدة اختلافها و تعارضها نقول: مقتضى القاعدة هو ما ذكرنا، لأن المفروض أن الواجب عليه هو التمتع، فما دام ممكناً لا يجوز العدول عنه، و القدر المسلم من جواز العدول صورة عدم إمكان إدراك الحج، و اللازم إدراك الاختيارى من الوقوف، فإن كفاية الاضطرارى منه خلاف الأصل، يبقى الكلام فى ترجيح أحد القولين الأولين و لا يبعد رجحان أولهما (١)، بناءً على كون الواجب استيعاب تمام ما بين الزوال و الغروب بالوقوف، وإن كان الركن والمسمى
- (١) بل الأرجح ثانيهما. (الخوئى).

## • مقتضى القاعدة

– العقلية

• ما ذكره السيد الداماد و السيد الخويي

– وجوب اتمام العمرة التمتع

– العقلية

• ما ذكرناه

– عدم وجوب اتمام العمرة التمتع

– المتشرعية

• ما ذكره السيد صاحب العروة

– جواز التبديل

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال (١)، فإن من جملة الأخبار مرفوع سهل (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في متمتع دخل يوم عرفة، قال: متعته تامّة إلى أن يقطع الناس تلبيتهم، حيث إن قطع التلبية بزوال يوم عرفة،
- (١) لا إشكال فيه و تلك الجملة من الأخبار قابلة للتأويل و على تقدير عدم قبولها له غير قابلة للمعارضة و المقابلة لتلك الأخبار المستفيضة. (الأصفهاني).
- بل في غاية الإشكال. (النائني).
- (٢) و خبر محمد بن مسرور أيضاً مشعر بذلك. (البروجردى).
- و كذا خبر محمد بن سرد ايضاً مشعر بذلك. (الكلبيكاني).

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و صحيحة جميل: المتمتع له المتعة إلى زوال الشمس من يوم عرفة، و له الحج إلى زوال الشمس من يوم النحر. و مقتضاهما كفاية إدراك مسمى الوقوف الاختياري، فإن من البعيد (٣) إتمام العمرة قبل الزوال من عرفة و إدراك الناس في أول الزوال بعرفات، و أيضاً يصدق إدراك الموقف إذا أدركهم قبل الغروب إلا أن يمنع الصدق فإن المنساق منه إدراك تمام الواجب. و يجاب عن المرفوعة و الصحيحة بالشدوذ (٤) كما ادّعى،
- (٤) مع ضعف سند المرفوعة و احتمال كون المراد من الصحيحة و لو جمعاً أن المتمتع له المتعة إلى إدراك زوال يوم عرفة مع الناس و أمّا خبر محمد بن سرد فضعيف سنداً و دلالة. (الإمام الخميني).



## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و قد يؤيد القول الثالث و هو كفاية إدراك الاضطراريّ من عرفة بالأخبار الدالة على أن من يأتي بعد إفاضة الناس من عرفات و أدركها ليلة النحر تمّ حجّه،
- و فيه أنّ موردها غير ما نحن فيه و هو عدم الإدراك من حيث هو، و فيما نحن فيه يمكن الإدراك، و المانع كونه في أثناء العمرة فلا يقاس بها، نعم لو أتمّ عمرته في سعة الوقت ثمّ اتفق أنّه لم يدرك الاختياريّ من الوقوف كفاه الاضطراريّ، و دخل في مورد تلك الأخبار، بل لا يبعد دخول من اعتقد سعة الوقت فأتمّ عمرته ثمّ بان كون الوقت مضيقاً في تلك الأخبار،

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- ثم إنَّ الظاهر عموم حكم المقام بالنسبة إلى الحجِّ المندوب و شمول الأخبار له، فلو نوى التمتع ندباً و ضاق وقته عن إتمام العمرة و إدراك الحجِّ جاز له العدول إلى الافراد، و في وجوب العمرة بعده إشكال و الأقوى عدم وجوبها،

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و منشأ الاختلاف اختلاف الأخبار، فإنها مختلفة غاية الاختلاف، فيقع الكلام تارة فيما يقتضيه القاعدة و أخرى فيما يقتضيه النصوص، فإن لم يمكن العمل بها لتعارضها و اختلافها أو لعدم ظهورها فالمتبع حينئذ هو القاعدة.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- أما الأول: فلا ريب أن مقتضى القاعدة الأولية عدم جواز العدول مطلقاً و وجوب حج التمتع عليه ابتداءً أو إتماماً إذا شرع فيه كما دلّت عليه الآية المباركة الآمرة بإتمام الحج و العمرة كقوله تعالى وَ اتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ «١»، فالوظيفة الفعلية الأولية هي حج التمتع و لا ينتقل فرضه إلى واجب آخر إلا بدليل، و عليه لو فرضنا أنه لا يتمكن من إتيان حج التمتع و إتمامه يستكشف عدم وجوب الحج عليه فينقلب ما أتى به إلى عمرة مفردة أو أنه يحكم ببطلانه، فإن الانقلاب يحتاج إلى دليل و هو مفقود.

# لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و أمّا الثاني: فالنصوص الواردة في المقام على طوائف:
- الطائفة الأولى: الروايات الدالة على أن العبرة بخوف فوت الوقوف بعرفة.
- فمنها: معتبرة يعقوب بن شعيب الميثمي، قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لا بأس للمتعمّع إن لم يحرم من ليلة التروية متى ما تيسر له ما لم يخف فوت الموقفين» «١».
- (١) الوسائل ١١: ٢٩٢ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ٥.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- فربما استدلل بها على أن العبرة في العدول عن التمتع إلى الأفراد بخوف فوت الموقف، بمعنى أنه متى قدم مكة و الناس في عرفات و خشى أنه إن اشتغل بأعمال العمرة يفوت عنه الوقوف فحينئذ يدع العمرة و ينقل حجّه إلى الأفراد و يبادر إلى عرفات لدرك الموقف.

# لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و يقع البحث في هذه الرواية من جهتين:
- الأولى: من حيث السند. و الظاهر أن الرواية معتبرة، لأن رواتها ثقات حتى إسماعيل بن مرار\*، فإنه و إن لم يوثق في كتب الرجال لكنه من رجال تفسير علي بن إبراهيم القمي (رحمه الله)، و قد وثق جميع رواته في مقدمة التفسير «٢»، فيعامل معهم معاملة الثقة ما لم يعارض بتضعيف غيره كالنجاشي و الشيخ و نحوهما.
- \*إسماعيل بن مرار ثقة لكثرة روايات ابراهيم بن هاشم عنه
- (٢) تفسير القمي ١: ٤.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- الثانية: من حيث الدلالة. و الظاهر أن الرواية أجنبية عما نحن فيه، لأنها وردت في إنشاء إحرام الحج و أنه غير مؤقت بوقت خاص، و أنه يجوز له إحرام الحج في أى وقت شاء و تيسر له ما دام لم يخف فوت الموقفين، و محل كلامنا فيمن أحرم لعمرة التمتع و ضاق وقته عن إتمامها.



## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و منها: خبر محمد بن مسرور، قال: «كتبت إلى أبي الحسن الثالث (عليه السلام): ما تقول في رجل متمتع بالعمرة إلى الحج وافى غداة عرفة و خرج الناس من منى إلى عرفات أعمرتة قائمة أو قد ذهبت منه، إلى أي وقت عمرته قائمة إذا كان متمتعاً بالعمرة إلى الحج فلم يواف يوم التروية و لا ليلة التروية فكيف يصنع؟ فوقع (عليه السلام): ساعة يدخل مكة إن شاء الله يطوف و يصلّي ركعتين و يسعى و يقصر، و يحرم بحجته و يمضي إلى الموقف و يفيض مع الإمام» «٣»
- (٣) الوسائل ١١: ٢٩٥ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ١٦.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- فان الظاهر منه أن العبرة بالإفاضة مع الإمام إلى المشعر لا الوقوف بعرفة في تمام الوقت من الزوال إلى الغروب، وإنما أمره (عليه السلام) بأن يمضى إلى الموقف ليدرك الإمام ليفيض معه إلى المشعر فهو يدرك الموقف طبعاً بمقدار المسمى ثم يفيض مع الإمام إلى المشعر.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

• لكنّه ضعيف السند بمحمّد بن مسرور كما في الوسائل، فإنّه لا وجود له في كتب الرجال، أو بمحمّد بن سرد أو سرو كما في التهذيب «١» فإنّه مجهول، و ذكر صاحب المنتقى «٢» أن راوى الحديث محمد بن جزك و هو ثقة، و ذكر سرد أو سرور من غلط النساخ، فيكون الخبر معتبراً، و لكن لا يمكن الاعتماد على ما ذكره صاحب المنتقى لأنه مجرد تخمين و ظن و لا شاهد له، و مجرد رواية عبد اللّٰه بن جعفر عن محمد بن جزك لا يكون شاهداً و لا قرينة على أن محمد بن جزك هو الراوى في سند هذه الرواية، لإمكان رواية عبد الله بن جعفر عن شخص آخر مسمى بمحمد بن سرد أو سرو.

• (١) التهذيب ٥: ١٧١ / ٥٧٠. // (٢) منتقى الجمان ٣: ٤٣٠.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

• ومنها: صحيح جميل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: المتمتع له المتعة إلى زوال الشمس من يوم عرفة، و له الحج إلى زوال الشمس من يوم النحر» «٣» فإن دلالته على أن له إتمام العمرة إلى زوال الشمس من يوم عرفة واضحة جداً، و من الواضح أن السير من مكة إلى عرفات كان يستغرق في تلك الأزمنة عدّة ساعات لأن ما بين مكة و عرفات مقدار أربعة فراسخ تقريباً، فلا يدرك المتمتع الموقف بتمامه و إنما يدرك مقداراً ما منه.

• (٣) الوسائل ١١: ٢٩٥ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ١٥.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

• و بعبارة اخرى: لازم صحّة إتيان العمرة إلى زوال يوم عرفة عدم اعتبار درك الموقف بتمامه و كفاية دركه مقداراً ما قبل الغروب، و الرواية كما ذكرنا صحيحة سنداً و إن كان محمد بن عيسى الواقع في السند مردداً بين محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني و بين الأشعري، لأنّ كلاهما ثقة على الأصح، و مدلولها يطابق القاعدة المقتضية لصحّة الحج إذا أدرك الموقف بمقدار المسمى و إن لم يستوعب تمام الوقت من الزوال إلى الغروب، و لذا حكى عن السيّد في المدارك أن الصحيحة نص في المطلوب «١».

• (١) المدارك ٧: ١٧٧.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و منها: صحيح الحلبي «عن رجل أهل بالحج و العمرة جميعاً ثم قدم مكة و الناس بعرفات فخشى إن هو طاف و سعى بين الصفا و المروة أن يفوته الموقف، قال: يدع العمرة، فإذا أتم حجّه صنع كما صنعت عائشة و لا هدى عليه» «٢»
- فإنه دال أيضاً على أن العبرة في العدول عن التمتع إلى غيره بخوف فوت الموقف و بخشية عدم إدراكه و أمّا إذا أمكنه درك الموقف و لو بمقدار المسمى فلا مجال للعدول.
- (٢) الوسائل ١١: ٢٩٧ / أبواب أقسام الحج ب ٢١ ح ٦.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و ربّما قيل: إن الوقوف الواجب إنما هو من الزوال إلى الغروب، و لا فرق في فوت الموقف بين كون الفائت ركناً أو غيره، فالعدول إنما يجوز فيما إذا خاف فوت الوقوف في تمام الزمان بين الظهر و الغروب.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

• و فيه أوَّلًا: أنه لو تمّ ما ذكر فهو بالإطلاق، بمعنى أن إطلاق صحيح الحلبي يقتضى كون العبرة فى العدول بفوات تمام الموقف من الزوال إلى الغروب، و لكن صحيح جميل «١» صريح فى جواز إتيان العمرة إلى زوال يوم عرفة، و هذا يقتضى فوات شىء من الموقف بالطبع بمقدار سيره من مكّة إلى عرفات، لأنّ ذلك يستلزم فوات عدّة ساعات من الموقف فنرفع اليد عن ظهور خبر الحلبي بصراحة رواية جميل.

• (١) الوسائل ١١: ٢٩٥ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ١٥، و تقدّم فى ص ٢٣١.



## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و ثانياً: أن الوقوف الذى هو جزء الواجب هو الوقوف بمقدار المسمى، و أمّا الوقوف من الزوال إلى الغروب فهو واجب مستقل و ليس بجزء أصلاً لأنه جزء غير ركنى، و لذا لو تركه عمداً لا يوجب فساد الحج و إن أثم بتركه نظير ترك طواف النساء، و ذلك شاهد على أنه ليس بجزء للواجب، إذ لا يعقل أن يكون جزءً للواجب و فى نفس الوقت كان تركه عمداً و عصياناً غير موجب للبطلان.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و ثالثاً: أن المفروض في صحيح الحلبي أنه ورد مكة عند ما كان الناس بعرفة و هو زوال يوم عرفة، و لا ريب أن السير من مكة إلى عرفات ابتداءً من الزوال يستلزم فوت بعض الموقف عنه قطعاً سواء عدل إلى الأفراد أو لم يعدل، فحينئذ لا بد أن يكون مورد سؤاله عن خشية فوت الركن من الموقف لا عن تمام ما وجب عليه فالموقف في عبارة السائل يراد منه الركن منه و هو الوقوف في الجملة.
- و أما التحديد بفوات الموقف الاضطراري لعرفة كما هو أحد الأقوال فلا يوجد له أي نص.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- الطائفة الثانية: ما دلّت على التحديد بإدراك الناس بمنى أى ليلة عرفة، حيث يستحب المبيت فى منى ليلة عرفة و من هناك يذهب إلى عرفات.
- فمنها: خبر أبى بصير: «المرأة تجىء متمتعة فتطمث قبل أن تطوف بالبيت فيكون طهرها ليلة عرفة، فقال: إن كانت تعلم أنها تطهر و تطوف بالبيت و تحل من إحرامها و تلحق الناس بمنى فلتفعل» «١».
- (١) الوسائل ١١: ٢٩٢ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ٣.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و منها: صحيحة شعيب العرقوفى، قال: «خرجت أنا و حديد فانتهينا إلى البستان يوم التروية فتقدمت على حمار، فقدمت مكة فطفت و سعيت و أحللت من تمتعى ثم أحرمت بالحج، و قدم حديد من الليل، فكتبت إلى أبى الحسن (عليه السلام) أستفتيه فى أمره، فكتب إلى: مره يطوف و يسعى و يحل من متعته و يحرم بالحج و يلحق الناس بمنى و لا يبيتن بمكة» «١».
- (١) الوسائل ١١: ٢٩٢ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ٤.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

• و منها: صحيحة محمد بن مسلم، قال «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إلى متى يكون للحاج عمرة؟ قال: إلى السحر من ليلة عرفة»  
«٢».

• و إنما ذكرنا هذه الرواية في عداد هذه الطائفة من الأخبار لأنَّ تحديد إتيان العمرة بالسحر من ليلة عرفة يقتضى الالتحاق بالناس بمنى بعد الفراغ من أعمال متعته. و كيف كان، لا قائل بمضمون هذه الأخبار.

• (٢) الوسائل ١١: ٢٩٢ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ٩.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

• و يمكن حملها على أن التحديد بإدراك الناس بمنى باعتبار أنه إذا لم يلتحق الحاج بمنى يفوته الموقف، لبعد المسافة بين مكة و عرفات خصوصاً إذا كان الحاج من الضعفاء أو كانت امرأة و نحوها من العاجزين، و أمّا إذا ذهب إلى منى ليلة عرفة فيتمكن من درك الموقف، كما يمكن حملها على التقيّة. على أنها معارضة بصحیحتی جمیل «٣» و الحلبي «٤» الدالتین على أن العبرة بخوف فوت الموقف، و الترجیح مع الصحیحتین لموافقتهما للسنة.

• (٣) الوسائل ١١: ٢٩٥ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ١٥.

• (٤) الوسائل ١١: ٢٩٧ / أبواب أقسام الحج ب ٢١ ح ٦.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- الطائفة الثالثة: ما دلّت على التحديد بزوال يوم التروية أو غروبها، و في بعضها يوم التروية «٥»، و لكنها معارضة بما تقدّم مما دلّ على جواز إتيان العمرة ليلة عرفة و إدراك الناس بمنى، و في بعضها أن الإمام (عليه السلام) أتى بأعمال العمرة ليلة عرفة «٦»، و معارضة أيضاً بصحيح جميل و الحلبي المتقدمين الدالين على كفاية إدراك الوقوف الركني،

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- فالمرجع حينئذ هو الإطلاقات الدالّة على أن من كانت وظيفته التمتع يجب عليه إتمامه و يكتفى بالوقوف بمقدار المسمّى و لا يلزم الوقوف تمام الوقت، فمن تمكن من الوقوف الاختياري و لو فى الجملة لا ينقلب تمتعه إلى الأفراد، و لا عبرة بالوقوف الاضطرارى.



لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- (٥) الوسائل ١١: ٢٩٤ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ١٠.
- (٦) الوسائل ١١: ٢٩١ / أبواب أقسام الحج ب ٢٠ ح ٢.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- فتلخص من جميع ما ذكرنا: أن الأصل يقتضى عدم جواز العدول من التمتع إلى الأفراد أو القرآن فى جميع الصور حتى إذا لم يتمكن من الوقوف الاضطرارى أيضاً فضلاً عن الاختيارى، لأن الانتقال من واجب إلى واجب آخر يحتاج إلى الدليل فإذا تمكن من درك الحج صحيحاً و إتيان جميع أعماله فهو و إلا فيبطل أو ينقلب إلى عمرة مفردة، و أمّا الانقلاب إلى الأفراد و أجزاءه عن التمتع فيحتاج إلى دليل خاص.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- نعم، ثبت بالدليل أنه إذا خاف فوت الوقوف بعرفة بمقدار المسمّى ينتقل فرضه إلى الأفراد كما هو مدلول صحيحى الحلبي و جميل، فلو دخل مكة معتمراً بعمره التمتع و ضاق وقته عن إدراك الموقف من عرفة حتى آناً ما يتبدل فرضه إلى الأفراد، و ما ذكرناه هو القدر المتيقن من الأخبار،

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- أمّا غير ذلك من الروايات فهي متضاربة في نفسها و معارضة بصحيحى جميل و الحلبي المتقدمين «١» و الترجيح لهما، لموافقتهما للسنة الوقوف الركني، فالمرجع حينئذ هو الإطلاقات الدالة على أن من كانت وظيفته التمتع يجب عليه إتمامه و يكتفى بالوقوف بمقدار المسمّى و لا يلزم الوقوف تمام الوقت، فمن تمكن من الوقوف الاختياري و لو في الجملة لا ينقلب تمتعه إلى الأفراد، و لا عبرة بالوقوف الاضطراري.
- (١) في ص ٢٣١، ٢٣٢.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و منهم من حمل الروايات على التخيير، فيعمل بجميع الروايات مخيراً، و زعم أن هذا ممّا تقتضيه القاعدة بدعوى أن العمل بالروايات إذا كان ممكناً و لو على نحو التخيير فلا مجال للتعارض و التساقط.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و يرد عليه: أنه إن أراد بالتخيير التخيير في المسألة الأصولية باعتبار تعارض الروايات ففيه: أن التخيير لم يثبت في تعارض الأخبار كما حققناه في محله «١». على أن التخيير الأصولي وظيفته المجتهد لا العامي، لأن التخيير الأصولي في المقام يرجع إلى التخيير في الحجية و ذلك وظيفته المجتهد، فيفتى على طبق إحداها مخيراً و يعمل المقلد العامي على طبق فتواه.
- (١) مصباح الأصول ٣: ٤٢٣.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و إن أراد بالتخيير أن الجمع العرفي يقتضى ذلك كالأمر بالقصر و الإتمام مع العلم بأنه لا تجب صلاتان فى يوم واحد، فحينئذ يحمل الأمر فى كل منهما على التخيير و نرفع اليد عن ظهور كل منهما فى التعيين، لأن الأمر لا يدل على الوجوب التعيينى بالوضع و إنما يدل عليه بالإطلاق، فإذا ورد الأمر بالقصر فى مورد فيستفاد الوجوب منه كما يستفاد أنه تعيينى بالإطلاق، فإذا ورد فى مورد آخر بالتمام كان الحال فيه كما فى الأوّل غير أنه يرفع اليد عن إطلاق كل منهما بالآخر، و نتيجة ذلك هى التخيير و هذا هو المراد من الجمع العرفي بين الأمرين، و لكن لا يمكن تطبيق ذلك على ما نحن فيه، لأن الروايات متعارضة نفيًا و إثباتًا و معه كيف يمكن حمل الروايات على التخيير.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و بعبارة اخرى: لو كانت الروايات مشتملة على الإثبات و وجوب شيء فقط أمكن حملها على التخيير بالبيان المتقدم، و أمّا إذا كانت مشتملة على الإثبات و النفي معاً فلا يمكن حملها على التخيير، و نصوص المقام «٢» كذلك، لقوله في بعضها: «إذا قدمت مكة يوم التروية و قد غربت الشمس فليس لك متعة»، و في بعضها: «يقدم مكة ليلة عرفة، قال: لا متعة له»، و في بعضها: «إذا دخل يوم عرفة، قال: لا متعة له»، فهذه الروايات تنفي المتعة في هذا الحد و روايات أخر تدل على بقاء المتعة إلى زوال يوم عرفة كصحيح جميل و الحلبي و كيف يمكن حملها على التخيير.
- (٢) المتقدمة في ص ٢٣٥.



لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- فالمتحصل: أن الميزان في العدول إنما هو بخوف فوت الموقف الركني.
- 
-

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و صحیحة جمیل بن دراج عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال: التمتع له المتعة إلى زوال الشمس من يوم عرفة و له الحج الى زوال الشمس من يوم النحر «٣».
- و فيها دلالة على ركنية أول الوقت من الزوال، لا أن الركن ادراك جزء ما من الزوال الى الغروب كما قاله الأصحاب و على عدم أجزاء اضطرارى عرفة و على أن اضطرارى المشعر يكفى لإدراك حج الافراد دون التمتع فتأمل.

## لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- [لو دخل بعمره إلى مكة و خشى ضيق الوقت]
- قال: و لو دخل بعمره إلى مكة و خشى ضيق الوقت جاز له نقل النية الى الافراد و كان عليه عمرة مفردة.
- أقول: إن مقتضى القاعدة الأولية هو لزوم التكرار في السنة الآتية على النائي الذي فرضه التمتع و لم يتيسر له الإتيان بعمره التمتع قبل الحج بنحو لا يفوت شيء مما يعتبر فيه لزوما فالعدول الى الافراد بأن يأتي بالحج أولا و العمرة ثانيا على خلاف القاعدة

# لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- و الذى يقوى فى النظر هو الجمع الدلالى
- بين ما عدا الطائفة الدالة على التحديد بالتروية بعضها مع بعض بأن يحمل ما يدل على التحديد بزوال الشمس من يوم عرفة و على التحديد بإدراك الموقف و على التحديد بإدراك الناس بمنى على معنى واحد و هو درك المسمى من الوقوف الذى هو الركن من الواجب إذ ما سواه و هو مجموع ما بين الزوال و الغروب و ان كان واجبا تكليفا الا انه غير لازم وضعا بحيث لو عصى عمدا و لم يأت إلا بالمسمى الذى هو الركن لم يبطل حجه بل يصح